مجلة المنهل ـ المجلد: 08، العدد: 02 (2022 م) ـ ص ص 435 – 452
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

مسالك التصنيف العقدي عند أشاعرة المغرب الإسلامي

Paths of nodal classification according to the Ash'ari's of the Islamic Maghreb

مريم علّاش (*)
مخبر مناهج البحث في العلوم الإسلاميّة
جامعة الجزائر1 (الجزائر)
m.allache@univ-alger.dz

عمّار جيدل
مخبر مناهج البحث في العلوم الإسلاميّة
جامعة الجزائر1 (الجزائر)
ardjidel@gmail.com

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/04/05	2022/12/23	2023/01/13

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

تعدّ تجربة المغرب الإسلامي مع المذهب الأشعريّ تجربة متميّزة بحضورها عبر محطّاتها التّاريخيّة من حيث التّصنيف العقدي، ولأجل ذلك جاء هذا البحث بغية متابعة المسالك التّي سلكها أشاعرة المغرب في مصنّفاتهم لإبراز مساهمتهم الحضاريّة في التّصنيف العقدي الذّي لا شكّ أنّه يتأثر بالمصنّف وبيئته السّياسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة.

فقد ساهم أشاعرة المغرب الإسلامي في تطوير المذهب الأشعري وإثراء التّصنيف فيه من حيث المضمون والمنهج، ونرصد في إطار ذلك أربعة مسالك سلكوها في هندسة مصنّفاتهم، في مقدّمتها المسلك الفقهي عند بعض فقهاء المالكيّة الأشاعرة الذّين ربطوا الفقه بالعقيدة والسّلوك في مصنّفاتهم، ثمّ المسلك التّقريري التّلقيني على شكل ورقات عقديّة قليلة العدد بسيطة الصّياغة سهلة الحفظ للطّلبة والنّاشئة وعوام النّاس، ويليه المسلك الكلامي الجدالي بهدف مواجهة المخالفين بإيراد الحجج وردّ الشّبه، ويأتي في الأخير المسلك التّربوي السّلوكي حيث ختم بعض أشاعرة المغرب الإسلامي مصنّفاتهم العقديّة بمباحث سلوكيّة تربويّة تعالج بعض مسائل التّصوف لأنّ السّلوك من مقتضيات الإيمان وهو ثمرة العقيدة.

الكلمات المفتاحية: المذهب الأشعري؛ المغرب الإسلامي؛ التّصنيف؛ مسالك؛ العقيدة.

Abstract :

The experience of the Islamic Maghreb with the Ash'ari sect is a distinct experience through its historical stations. For this reason this research came in order to follow the paths taken by the Ash'aris of Maghreb in their works to highlight their civilizational contribution to the doctrinal classification.

The Ash'aris of the Islamic Maghreb contributed to the development of the Ash'ari's doctrine and the enrichment of its writings in terms of both content and method. In this context, we monitor four paths they took in the engineering of their works: foremost the jurisprudential path of the Ash'ari Maliki jurist who linked jurisprudence to belief and

(*) المؤلف المراسل.

behavior in their writings. Then, the indoctrination reporting way that comes in a form of a few meaningful papers that are simple in wording. Then, the dialectical discourse that aims to confront others creed by citing arguments and refuting similarities. Finally the educational behavioral approach .

Keywords: Ash'ari's doctrine; the Islamic Maghreb; writing; paths; creed.

1. مقدمة

عرف المغرب الإسلامي مختلف المذاهب والمدارس العقديّة التّي ظهرت في تاريخ الإسلام كالشّيعة والخوارج والمعتزلة، ولكنّ المدرسة العقديّة التّي تميّزت بحضورها الخاصّ في المغرب الإسلامي هي المدرسة الأشعريّة، حيث تأصّلت وترسّمت في دويلاته منذ القرن الرّابع الهجري إلى يومنا هذا، فحمل لواءها ثلّة من العلماء الذّين انكبّوا يدرسون ويدرّسون مبادئها وأصولها وتركوا في ذلك تراثا زاخرا عبّر عن تفاعلهم مع هذه العقيدة التّي اقتنعت بها عقولهم وتشرّبتها قلوبهم، هذا التّراث المتمثّل في المصنّفات العقديّة من مطوّلات ومنظومات وشروح ومختصرات وحواشي، حملت في طيّاتها طابعا مميّزا معبّرا عن أصحابها الذّين صنّفوها، وهي تمثّل انعكاسا لمنظومتهم الفكريّة وللبيئة التّي عاشوا فيها. وإذا أتينا إلى تفحّص مضامين هذه المصنّفات نجدها متنوّعة من حيث هندسة المصنّف وطريقة طرحه للقضايا والمسائل وكذا مواضيعه المتناولة، ممّا يعني أنّنا أمام مسالك مختلفة في التّصنيف يمكن حصرها في أنساق معيّنة، ولأجل ذلك جاءت هذه الورقات البحثيّة في محاولة لتسليط الضّوء على مسالك التّصنيف التّي سلكها علماء المغرب الأشاعرة من خلال موروثهم العقديّ والكلامي.

مشكلة الدّراسة: ما هي مختلف المسالك والأنساق التّي اتّبعها أشاعرة المغرب الإسلامي في تصنيفهم العقدي؟ وهل كانوا في ذلك متأثّرين بأشاعرة المشرق أم كانت لهم بصمة خاصة بهم؟

وتهدف هذه الدّراسة إلى حصر أشكال التّصنيف العقدي التّي اتّبعها أشاعرة المغرب الإسلامي في وضع مؤلّفاتهم العقديّة من خلال تتبّع هندسة التّأليف الغالبة على المصنّف، وذلك بدراسة نماذج من كلّ مسلك تأليفي وقياس ما يشابهه عليه.

أمّا **المنهج المتّبع** في هذه الدّراسة فهو المنهج الاستقرائي التّحليلي.

2. المحطّات التاريخيّة للمذهب الأشعري بالمغرب الإسلامي

2،1. المحطّة الأولى:

مرّ انتقال المذهب الأشعريّ إلى المغرب الإسلامي وانتشاره فيه بمراحل ومحطّات عدّة، وأوّل ما نقف عنده هو محطّة الإمام أبي الحسن الأشعري (ت324هـ)، فقد عرف المغرب الإسلاميّ المذهب الأشعريّ في وقت مبكّر من ظهوره، وتزامن ذلك مع حياة مؤسس المذهب أبي الحسن الأشعري (ت324هـ)، وكان منطلق احتكاكه به من تونس أو إفريقيّة بتعبير القدماء، خاصّة من مدينة القيروان التّي كانت حينذاك العاصمة العلميّة للمغرب الإسلامي حيث يقبل عليها طلبة العلم من كلّ حدب وصوب، فكانت البوّابة التّي تعبر منها الأفكار والآراء والمذاهب من المشرق إلى المغرب الإسلامي.

ومن أوائل الشّخصيّات التّي تنسب إلى التّلمذة على يد الأشعري نفسه شخصيّة فاسيّة هو دراس بن إسماعيل (ت357هـ) المُكنّى أبا ميمونة والذّي رحل فحجّ وأخذ مبادئ العقيدة وعاد بها إلى المغرب الإسلامي، فلمّا وصل إلى القيروان اطّلع النّاس على حفظه وعلمه (المكناسي، 1973م، صفحة 195/194).

بالإضافة إلى شخصيّة أخرى من أصول قيروانيّة هو أبو القاسم عبد المؤمن المكّي (القاضي عياض، 1981م، صفحة 199)، وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن مجاهد الطّائي (ت370هـ) المتكلّم من أهل البصرة صاحب أبي الحسن الأشعري والذّي سكن ببغداد وعليه درس أبو بكر الباقلاني الكلام (ابن عساكر، 1404هـ، صفحة 177)، فعبد المؤمن المكيّ كان تلميذه أي بينه وبين الأشعري واسطة.

وممّن نسب إليه نشر الأشعريّة بالقيروان أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله القلانسي (ت359هـ)، والذّي كان عالما بالكلام والرّد على المخالفين، وتذكر كتب التّراجم أنّ له تآليف في ذلك ككتاب في الإمامة وللرّد على الرّافضة (ابن فرحون، 1329هـ، صفحة 288).

كما وقع الخلاف في نسبة بعض تلاميذ ابن مجاهد الذّي سبق ذكره إلى الأشعريّة، ومن هؤلاء التّلاميذ الذّين كانوا من المغرب الإسلامي نجد ابن أبي زيد القيروانيّ (ت386هـ)، فقد وقع النّزاع في نسبته إلى المذهب الأشعريّ، وذكر ابن عساكر أنّ له رسالة ردّ فيها على المعتزليّ ودافع عن أبي الحسن الأشعريّ قال فيها: «هو رجل مشهور أنّه يردّ على أهل البدع وعلى القدريّة والجهميّة متمسّك بالسّنن» (ابن عساكر، 1404هـ، صفحة 407/406).

فهذه المحطّة الأولى التّي توقّفنا فيها عند من انتسب إلى مذهب الأشعريّ من أهل المغرب الإسلامي في القرن الرّابع الهجري، كانت تمثّل إرهاصات وصول المذهب إلى المغرب الإسلامي وذلك عبر شخصيّات محدّدة، فالملاحظ أنّ اعتناق آراء المذهب كان فرديا واقتناعا ذاتيًّا، ولا نجد عناية بالدّرس الكلاميّ ولا محاولة لبثّ المذهب وتوسيع دائرة انتشاره بالرّقعة المغربيّة.

وفي مرحلة أخرى يصادفنا أهل المغرب الذّين أخذوا المذهب الأشعري عن طريق أشهر أعلامه وهو أبو بكر الباقلانّي (ت403هـ)، والذّي كان له تلاميذ أخذوا عنه مباشرة وآخرون أخذوا عنه بواسطة. ومن هؤلاء التّلاميذ أبو الحسن علي بن محمد القابسي (ت403هـ) فقد سمع من دراس بن إسماعيل، كما حجّ وسمع من تلاميذ الأشعريّ والباقلاني، وتذكر كتب التّراجم أنّ له رسالة في ذكر أبي الحسن الأشعري أثنى عليه فيها وأنصف (ابن فرحون، 1329هـ، صفحة 94)، كما تذكر أنّه كان متكلّما مؤلّفا مجيدا ومن تآليفه "أحكام الدّيانة" و"المنقذ من شبه التّأويل" وكتاب "الاعتقادات" (ابن فرحون، 1329هـ، صفحة 102/101)، وقال في أبي الحسن الأشعريّ: «واعلموا أنّ أبا الحسن الأشعريّ رضي الله عنه لم يأت من هذا الأمر –يعني الكلام– إلا ما أراد به إيضاح السّنن والتّثبيت عليها ودفع الشّبه عنها، فهمه من فهمه بفضل الله عليه وخفي عمّن خفي بقسم الله له، وما أبو الحسن الأشعريّ إلا واحد من جملة القائمين بنصر الحقّ ما سمعنا من أهل الإنصاف من يؤخّره عن رتبته ذلك ولا يؤثر عليه في عصره غيره ومن بعده من أهل الحقّ سلكوا سبيله في القيام بأمر الله عزّ وجلّ والذّب عن دينه حسب اجتهادهم» (ابن عساكر، 1404هـ، صفحة 123/122).

وممّن تتلمذ من أهل المغرب على القاضي أبي بكر الباقلاني أيضا أبو عمران الفاسي (ت430هـ)، فرحل إليه وأخذ عنه ودرس عليه الأصول وأثنى عليه بقوله: «كان سيّد أهل السّنة في زمانه وإمام متكلّمي أهل الحق في وقتنا» (القاضي عياض، 1981م، صفحة 45). وبالمقابل كان الباقلاني أيضا يُعجب بحفظه وذكاء أبي عمران الفاسي ويقول له: «لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب –وكان إذ ذاك بالموصل– لاجتمع علم مالك: أنت تحفظه وهو ينصره» (ابن فرحون، 1329هـ، صفحة 338/337).

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أنّ مرجعيّة أبي بكر الباقلانيّ المالكيّة في الفروع كان لها الأثر الكبير في نشر الأشعريّة بين أعلام المغرب الإسلاميّ، حيث أقبلوا عليه يأخذون عنه مذهب مالك في الفقه وطريقة الأشعريّ في العقيدة.

كما أرسل القاضي أبو بكر الباقلاني بعض تلاميذه لنشر آراء المذهب الأشعري، مثل محمد بن علي أبو طاهر الواعظ (ت448هـ) (القاضي عياض، 1981م، صفحة 46). وكذلك أبو عبد الله الحسين بن حاتم الآذري (ت402هـ) والذّي بعثه أوّلا إلى دمشق فأقام بها مدّة عقد فيها مجالس التّذكير بجامعها وتكلّم في التّوحيد وتنزيه المعبود، ثمّ توجّه إلى المغرب فنشر العلم بتلك النّاحية واستوطن القيروان إلى أن مات بها (ابن عساكر، 1996م، صفحة 600)؛ (الذّهبي، 2003م، صفحة 600). فكان الآذري من الدّعاة الذّين اعتمد عليهم الباقلاني في نشر مذهب الأشعري في العقائد، وإن كنّا لا نقف على دلالة واضحة عن ظروف قدومه إلى القيروان إن كان ذلك بإيعاز من شيخه أم بطلب من أهل القيروان أنفسهم.

من أعلام هذه الفترة أيضا أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيوري (ت460هـ)، والذّي وصفه القاضي عياض بخاتمة أئمّة القيروان، ودرس الكلام والأصول على الأزدي الذّي هو نفسه الآذري الذّي سبق ذكره (القاضي عياض، 1981م، صفحة 65)، وهو بدوره نقله لكثير من تلاميذه فيما بعد.

بالإضافة إلى شخصيّة أخرى كان لها حضور معرفي بارز في هذه الفترة بالمغرب الإسلامي هو سليمان القاضي أبو الوليد الباجي (ت474هـ) (ابن فرحون، 1329هـ، صفحة 385/377)، والذّي درس الكلام على أبي جعفر السّمناني (ت499هـ) المتكلّم على طريقة أبي الحسن الأشعري ومن أكبر أصحاب أبي بكر الباقلّانيّ (القاضي عياض، 1981م، صفحة 126/117).

تأتي بعد مرحلة تلاميذ الباقلاني وتلاميذ تلاميذه مرحلة أخرى ينتهي فيها سند أشاعرة المغرب الإسلامي إلى إمام الحرمين أبي المعالي الجويني (ت478هـ)، هذه المرحلة التّي تُعدّ أزهى فترات المذهب الأشعري بالمغرب الإسلامي، بل يكاد يكون هذا السّند هو السّند الأساس الذّي امتدّ أثره إلى أغلب المؤلّفات فيما بعد. ومن أعلام هذه المرحلة تبرز الأسماء التّالية:

_ عبد الحق بن محمد بن هارون السّهميّ القرشيّ (ت460هـ) وهو من أهل صقليّة، حجّ مرّتين لقي في إحداهما أبا عبد الوهاب ابن نصر وأبا ذرٍّ الهروي، وفي المرة الثّانية بعد أن أسنّ وكبر وبعُد صيته فلقي بمكّة إمام الحرمين أبا المعالي الجويني (ت478هـ) العالم المتكلّم، وكان عبد الحق يعترف بفضله ويقول: "لولا كبر سنّي ما فارقت عتبة منزله"، وتذكر كتب التّراجم أنّه كان له حظٌّ من الفروع والأصول وله عقيدة رُويت عنه (القاضي عياض، 1981م، صفحة 74/71).

_ أبو بكر محمد ابن الحسن المرادي الحضرمي (ت489هـ) وهو من أبرز الذّين نشروا الأشعريّة بالمغرب، ويقال أنّه أوّل من أدخل علوم الاعتقاد إلى المغرب الأقصى وسكن بأغمات، ثمّ خلفه تلميذه أبو الحجّاج يوسف بن موسى الكلبيّ الضّرير (ت520هـ) في علوم الاعتقادات، هذا الأخير الذّي غلب عليه الزّهد، كما أنّ له أرجوزة صغرى في علم الاعتقاد قرأها عليه القاضي أبو الفضل عياض (ابن الزّيات، 1997م، صفحة 106/105)؛ (القاضي عياض، 1982، صفحة 227/226).

_ كذلك من شيوخ القاضي عياض الذّين تتلمذوا للجويني ونقلوا الأشعريّة إلى المغرب الإسلامي القاضي الخطيب أبو القاسم عبد الرّحمن بن محمد المعافري (ت502هـ)، والذّي كانت له رحلة سمع فيها بالأندلس من القاضي الباجي، ولقي بمكّة أبا المعالي الجويني ودرس الأصول والكلام ودرّسه ببلاده حياته، وأخذه عليه جماعة من الشّيوخ كالقاضي عياض الذّي تذكر المصادر أنّه قرأ عليه كتاب "المنهاج في الجدل والمناظرة" (القاضي عياض، 1982، صفحة 166/165).

_ هناك شخصيّات أخرى انتقلت من المشرق إلى المغرب وحملت معها تعاليم المذهب الأشعري، ومنهم شخصيّة نيسابوريّة هو أبو نصر سهل بن علي بن عثمان النّيسابوري (ت531هـ)، وهو من تلاميذ الإمام الجويني وأقام بسبتة مدّة طويلة (القاضي عياض، 1982، صفحة 210/209).

ولمّا جاءت المرحلة التّي توسّع فيها العلماء وتفنّنوا في كتابة المتون والمصنّفات في كلّ علم، كانت الأشعريّة قد غلبت على أهل المغرب، فكانت هذه المحطّة هي محطّة التّأليف حيث ظهرت المصنّفات المفردة للعقيدة على مسلك الأشاعرة، ومن أعلامها نجد أحمد بن بشير أبو العبّاس الغرناطي (ت477هـ) والذّي روى عنه أبو الحسن أحمد بن الباذش، وكان من أهل المعرفة بعلم الكلام وله فيه عقيدة جميلة مفيدة (ابن فرحون، 1329هـ، صفحة 199).

يصادفنا أيضا في هذه الفترة أبو الحجاج يوسف الضّرير(ت520هـ) الذّي سلف ذكره، والذّي له أرجوزة صغرى في علم الاعتقاد والمعنونة بـ"التّنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد".

من أعلام هذه المحطّة أيضا أبو عبد الله محمد بن علي المازري (ت536هـ) أصله من مازر وهي مدينة في جزيرة صقليّة، لكنّه نزل المهديّة من بلاد إفريقيّة فكان إمام أهل إفريقيّة وما وراءها من المغرب في زمانه، أخذ عن اللّخمي وأبي محمد السّيوري ودرس أصول الفقه والدّين وتقدّم في ذلك (ابن فرحون، 1329هـ، صفحة 252/250)، ومن تآليف المازري عقيدته التّي سمّاها "نظم الفرائد في علم العقائد".

كذلك من أهمّ شخصيّات هذه الفترة أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري (ت543هـ) وهو من أهل إشبيليّة خرج مع أبيه إلى الحجّ ولقي بالشّام أبا حامد الغزالي (ت505هـ)، ثم عاد مرّة أخرى إلى بغداد وصحب أبا حامد الغزالي فدرس عنده وأتقن الكلام، ثمّ انصرف إلى إشبيليّة بعلم كثير (ابن فرحون، 1329هـ، صفحة 256/252)، وله مؤلّفات كثيرة في العقيدة وعلم الكلام على طريقة الأشاعرة.

فكانت هذه هي أبرز الشّخصيات العلميّة التّي انتسبت إلى طريقة الأشعري في الاعتقاد، وذلك بالنّظر إلى شيوخها وسندها العقديّ الذّي ينتهي إلى أساطين المذهب ورجاله أو بالنّظر إلى مؤلّفاتها العقديّة على وفق مسلك الأشاعرة في التّصنيف الكلامي، فكان المذهب الأشعري بالمغرب الإسلامي في هذه المرحلة لا يزال اقتناعا فرديا وهو ما مهّد للمحطّة الثّانية التّي انتهت بترسيخ المذهب بالمنطقة.

2،2. المحطّة الثانية:

بعد أن كان المذهب الأشعري بالمغرب الإسلامي اقتناعا فرديا لمجموعة من الشّخصيات المغربيّة كما سبق بيانه، أصبح خلال القرن السّادس الهجري مذهبا رسميًّا للدّولة التّي بسطت نفوذها وسيطرتها على الرّقعة الجغرافيّة للمغرب الإسلامي وهي الدّولة الموحّديّة التّي أسّسها محمد بن تومرت (ت524هـ)،

فكانت هذه الفترة تمثّل مرحلة التّبني الرّسمي للمذهب الأشعري في المغرب الإسلامي. وفي إطار خدمة هذا التّوجه ألّف ابن تومرت كتاب المرشدة في العقيدة «وبنى رابطة للعبادة اجتمعت إليه الطّلبة والقبائل يعلّمهم المرشدة في التّوحيد باللّسان البربري» (ابن خلدون، 1981م، صفحة 303) وحمل أهل المغرب على الأخذ بمذاهب الأشعريّة في كافّة العقائد (ابن خلدون، 1981م، صفحة 302).

فقد عملت الدّولة الموحّدية بقيادة مؤسّسها ابن تومرت على نشر علم الكلام وتدريس العقيدة بين العوام، ولمّا تولّى عبد المؤمن بن علي الكومي (ت558هـ) الذّي خلف محمد بن تومرت (ت524هـ) أصدر مرسوما يأمر فيه العامّة بحفظ مرشدة ابن تومرت وفهمها، وجاء في نص هذا المرسوم قوله: «يلزم العامّة ومن في الدّيار قراءة التّي أوّلها (اعلم أرشدنا الله وإياك...) وحفظها وتفهّمها» فسمّيت بالمرشدة لأنّ افتتاحها كان بذلك (النّجار، 1983م، صفحة 448).

جاءت بعد مرحلة التّبني الرّسمي من سلطة دولة الموّحدين للمذهب الأشعري مرحلة الانتشار والاشتهار والتّي أصبح فيها المذهب الأشعري بالمغرب الإسلامي مذهبا رسميا للدّولة والشّعب، وذلك لأنّه لم يكن متعلّقا فقط بالسّلطة الحاكمة والمتمثّلة في قيادة الدّولة الموحّدية، وإلا لذهب واندثر أثره من الرّقعة المغربيّة بمجرّد ذهاب وزوال هذه الدّولة، وإنّما كان استمراره وانتشاره بعدها نابعا من الاقتناع الذّاتي لأهل المغرب بالمذهب الأشعري بمختلف رتبهم ومستوياتهم المعرفيّة من العامّة والعلماء.

في هذه الفترة بالذّات برزت بعض المصنّفات التّي احتفت بالمصادر الأصيلة للمذهب الأشعري وسارت على منوالها شرحا أو اختصارا أو نظما فتميّزت هذه المرحلة بغزارة التّصنيف العقدي مقارنة بما سبقها من فترات، وفي مقدّمة المصادر العقديّة الأشعريّة التّي نالت حظا وافرا من اهتمام علماء المغرب الإسلامي كتاب "الإرشاد" لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (ت478هـ).

ممّن كتب مستفيدا من كتاب الإرشاد للجويني (ت478هـ) أبو عمرو عثمان بن عبد الله السّلالجي (ت574هـ) وهو من أبرز أعلام هذه الفترة، فكان إمام أهل المغرب في علم الاعتقاد بزمانه حتّى لُقّب بمنقذ أهل فاس من التّجسيم، ويظهر اتّصال سنده العقديّ بالأشعريّ من خلال شيوخه الذّين أخذ عنهم وفي مقدّمتهم أبو الحسن علي بن إسماعيل بن حرزهم (ت559هـ)، وهو من أهل فاس وأخذ المذهب بالسّند عن أبي بكر بن العربي عن أبي حامد الغزالي عن أبي المعالي الجويني واشتهر بالزّهد في الدّنيا وسلوك سبيل التّصوف (ابن الزّيات، 1997م، صفحة 173/168)؛ (الكتاني، 2004م، صفحة 94/90).

وممّا تجدر الإشارة إليه هنا إلى جانب ما أشرنا إليه من قبل فيما يتعلّق بِالتحام الفقه المالكيّ بالعقيدة الأشعريّة، فالملاحظ أنّ معظم أهل التّصوف والسّلوك قد مالوا إلى طريقة الأشعريّ في العقيدة، ممّا رسم صورة التّلاحم بين العقيدة والفقه والتّصوف لدى أشاعرة المغرب الإسلامي، وهو ما عبّر عنه أبو محمّد

عبد الواحد ابن عاشر (ت1040هـ) فيما بعد في منظومته "المرشد المعين على الضّروري من علوم الدّين"، حيث ذكر العناصر الثّلاثة المكوّنة للتّدين عند أهل المغرب بقوله: (ابن عاشر، 1343هـ، صفحة 2)

وبعدُ فالعون مـن الله المجيـد في نظم أبيات للأميّ تفيد

في عقد الأشعري وفقه مالك وفي طريقة الجنيد السّالك

من شيوخ السّلالجي الأشاعرة أيضا أبو الحسن علي بن محمد بن خليد اللّخمي والمعروف بابن الإشبيلي (ت567هـ) والذّي برع في علم الأصول والكلام (الذّهبي، 2003م، صفحة 378)، وله مصنّف أسماه "المعراج" ألّفه لعبد المؤمن الكومي الموحّدي (ت558هـ) حيث كان من المقدّمين عنده (المراكشي، 2012م، صفحة 256/255)، كما كان له بصر بكتاب الإرشاد والذّي لازمه السّلالجي حتّى فهمه عليه، ثمّ لزم السّلالجي مدينة فاس يدرّس بها علم الكلام وأصول الفقه، وأخذ عنه جماعة وكثر تلامذته الذّين أخذوا عنه العقيدة الأشعريّة، ومن أشهر ما ألّف في العقيدة رسالته "العقيدة البرهانيّة" التّي يقال أنّه وضعها لامرأة أندلسيّة فقيهة اسمها خيرونة وهي من الصّالحات (الكتاني، 2004م، صفحة 206/205).

وعرفت العقيدة البرهانيّة انتشارا واسعا في المغرب الإسلامي، وأقبل عليها العلماء تدريسا وشرحا ونظما واختصارا، ومن جملة أشهر شروحها "المباحث العقليّة في شرح معاني العقيدة البرهانيّة" لأبي الحسن علي بن عبد الرّحمن اليفرني (ت734هـ)، وأيضا شرح العقيدة البرهانية لأبي عثمان سعيد العقباني (ت811هـ). وقد ساهمت العقيدة البرهانيّة في ترسيخ العقيدة الأشعريّة بالمغرب الإسلامي فظلّت تدرّس في المدارس والجوامع وحافظت على صدارة الاهتمام في السّاحة المغربيّة لفترة تاريخيّة طويلة حتّى القرن التّاسع الهجري بظهور محمد بن يوسف السّنوسي (ت895هـ) فتمّ استعاضة العقيدة البرهانيّة بعقائد السّنوسي الذّي تميّز بغزارة إنتاجه العقدي، وانتشرت مصنّفاته انتشارا واسعا وكثرت حولها الشّروح والحواشي والمختصرات.

جاء السّنوسي في مرحلة ضعفت فيها همّة النّاس عن الاشتغال بأصول الدّين وأقفل فيها باب الاجتهاد وشاع التّقليد والجمود، فجعل السّنوسي غايته محاربة هذا الوضع السّائد وصرف مؤلّفاته لمقارعة شبهة التّقليد في العقيدة (السنوسي، 2007م، صفحة 21)؛ (السنوسي، 1316هـ، صفحة 37)، ومن ضمن ما ألف السّنوسي في العقيدة "العقيدة الكبرى" و"العقيدة الوسطى" و"العقيدة الصّغرى" ووضع لكلّ واحدة منها شرحا بالإضافة إلى تآليف أخرى كثيرة لاقت القبول والرّواج بين أهل المغرب الإسلامي، وأقبل العلماء على تدريسها ونظمها والتّعليق ووضع الشّروح والحواشي عليها، فكان لمؤلّفاته الأثر البليغ في نشر وتمكين المذهب الأشعري بين أهل المغرب الإسلامي العامة منهم قبل الخاصّة لما امتازت به من البساطة والاختصار والسّلاسة.

ونخلص ممّا سبق ذكره إلى أنّ حضور المدرسة الأشعرية العقديّة بالمغرب الإسلامي قد مرّ بمحطات ومراحل مختلفة، فكان في بدايته تمثّلا فرديا واقتناعا ذاتيا لمجموعة من الشّخصيات المغربيّة، ثم تحوّل إلى مذهب رسمي لدولة الموحّدين التّي عملت على حمل النّاس عليه وتميّزت هذه المرحلة بظهور مصنّفات عقديّة لمجموعة من المؤلّفين ساهمت في تطوير المذهب وإثراء التّصنيف العقدي من حيث المضمون والمنهج، لتأتي بعدها المرحلة الأخيرة التّي تميّز مستهلّها بضعف الاهتمام بعلم العقيدة وتراجع علم الكلام الأشعري، مما استنهض ثلّة من العلماء الأشاعرة على رأسهم السّنوسي لمواجهة هذا الوضع السّائد بمصنّفات جديدة، هذه الأخيرة التّي قد يعتبرها البعض تراجعا للتّصنيف العقدي الأشعريّ لكثرة الحواشي والتّعليقات والشّروح المبسّطة ولكنّها في حقيقة الأمر حملت في طيّاتها الجديد.

وقصد إبراز مساهمة رجال المدرسة الأشعريّة بالمغرب الإسلامي في إثراء التّصنيف العقدي كمًّا وكيفًا، وسعيهم لخدمة مقاصد الدّين ومسايرة تطوّر الحياة الاجتماعية، نعرض فيما يأتي من هذه الورقات البحثيّة إلى طرق التّصنيف ومسالكه لدى أشاعرة المغرب الإسلامي.

3. مسالك التصنيف العقدي لأشاعرة المغرب الإسلامي

3،1. المسلك الفقهيّ:

كان ديدن مصنّفي فقهاء المالكية ربط الفقه بالعقيدة والسّلوك، ويتمثّل ذلك في إلحاق أو تقديم أبواب الفقه في المصنّفات الفقهيّة بباب يعرض فيه المؤلّف لبعض مسائل العقيدة، وهذا المنهج هو ممّا اختصّت به كتب المالكيّة وبه تميّز الإمام مالك بن أنس في التّصنيف (ت179هـ)، ويظهر ذلك في مصنّفه الموطّأ الذّي اختتمه بالكتاب الجامع وهو من إبداعه الذّي لم يُسبق إليه.

وفي ذلك قال شهاب الدّين القرافيّ (ت684هـ): «هذا الكتاب يختصّ بمذهب مالك لا يوجد في تصانيف غيره من المذاهب، وهو من محاسن التّصنيف لأنّه تقع فيه مسائل لا يناسب وضعها في رُبع من أرباع الفقه أعني العبادات والمعاملات والأقضية والجنايات، فجمعها المالكيّة في أواخر تصانيفها وسمّوها بالجامع أي جامع الأشتات من المسائل التّي تناسب غيره من الكتب وهي ثلاثة أجناس: ما يتعلّق بالعقيدة، وما يتعلّق بالأقوال، وما يتعلّق بالأفعال وهو الأفعال والتّروك بجميع الجوارح» (القرافي، 1994م، صفحة 231) فمن أقسام هذا الباب المدرج في مصنّفات الفقه قسم العقيدة.

وعلى هذا النّسق سار بعض أئمّة المذهب الأشعري بالمغرب الإسلامي في تبويب مصنّفاتهم الفقهيّة، وأوّل من يُذكر في ذلك ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ) وذلك في كتاب الرّسالة (القيرواني، 2013م، صفحة 10/6)، حيث قدّم لها بمقدّمة عقديّة قبل أن يتطرّق لمسائل الفقه التّي جُعلت لها الرّسالة. تناول في هذه المقدّمة ما يجب اعتقاده في الدّين من وحدانيّة الله وتنزيهه وذكر صفاته العلى وأسمائه الحسنى، والإيمان بأنّ الأمور جميعها من تقدير الله مصدرها قضاؤه تجري على وفق علمه السّابق، والإيمان برسالة محمد

صلى الله عليه وسلم وبقيام السّاعة والبعث والحساب والثّواب والعقاب ورؤية الله تعالى في الجنّة والمرور بالصّراط والشّرب من حوض النّبي صلى الله عليه وسلّم، كما عرض لتعريف الإيمان وذكر خيريّة قرن النّبي صلى الله عليه وسلم وتفضيل الصّحابة، وفي الأخير ختم بالدّعوة إلى اتّباع السّلف وترك المراء والجدال. كلّ ذلك جاء مختصرا لم يتجاوز صفحتين ونصف في قالب تقرير وتلقين دون تبويب أو إيراد شبهة وجوابها أو مسألة ودليلها.

سار على النّسق نفسه في التّصنيف شهاب الدّين القرافي (ت684هـ) في آخر كتاب "الذّخيرة" (القرافي، 1994م، صفحة 239/231) تحت عنوان "الجنس الأوّل: العقيدة"، استهلّله بتقرير وجوب النّظر وامتناع التّقليد في أصول الدّيانات وخصّ بهذا الوجوب النّظر في وجود الله ووحدانيّته وصفاته وتعلّقاتها وصدق الرّسل وأحال على أدلّة هذه العقائد إلى علم أصول الدّين، ثمّ انتقل إلى ذكر خلق الجنّة والنّار وعدم تخليد أهل القبلة في النّار وتعريف الإيمان، وقيام كلام الله بذاته ورؤيته تعالى يوم القيامة وكلامه للمؤمنين، كما تطرّق إلى القيام بدفع الشّبهات فاعتبره فرض كفاية على من طالع علوم الشّريعة وحفظ كثيرها وفهم مقاصدها وأحكامها وأخذ عن الأئمّة وبلغ درجة الإمامة في هذا العلم. ثمّ تكلّم عن خيريّة قرن الصّحابة والأفضليّة بينهم وأضاف إلى ذلك الكلام عن مسألة الإمامة، ثمّ ذكر عدم عذر من أدّاه اجتهاده إلى الخطأ في الأصول وضرب لذلك مثلا الخوارج، وتطرّق إلى أقسام البدعة، ومذاهب النّظر إلى النّصوص الواردة في الجوارح على حدّ تعبيره كاليد والوجه... ثم عرج إلى نسب النّبي صلى الله عليه وسلّم بالتّفصيل وأمّه ومرضعاته وصفته وأولاده وأزواجه واختتم بسراريه. وكان يُعنون على كلّ ذلك بالفرع والمسألة والفائدة، يأتي كلامه أحيانا في قالب تقريري بحتٍ وأحيانا في قالب كلامي جدلي يناقش المسألة ويدلّل ويردّ، مضمّنا كلّ ذلك ألفاظا كلاميّة ومصطلحات خاصّة بهذا الفنّ، وهذا ممّا يميّز الفترة التّي عاش فيها عن سابقه.

وممّن صنّف على نسق هذا المسلك أيضا وفق قالب المنظومة والأرجوزة، عبد الواحد بن عاشر (ت1040هـ) في منظومته "المرشد المعين على الضّروريّ من علوم الدّين" والتّي وضعها في الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس، حيث أنّه بعد افتتاحها بالحمد والصلاة والسّلام على نبي الإسلام قدّم لها بمقدّمة عقديّة ذكر فيها (ابن عاشر، 1343هـ، صفحة 5/3): تعريف الحكم العقليّ وأقسامه، ثمّ اعتبار أوّل واجب للمكلّف هو النّظر لمعرفة الله والرّسل، وشروط التّكليف، ثمّ تطرّق إلى أمّهات مسائل العقائد وذكر فيها ما يجب لله من صفات الوجود والصّفات السّلبيّة وصفات المعاني، ثم انتقل إلى ما يستحيل على الله بمقتضى هذه الصّفات الواجبة له ممّا يضادها كالعدم والحدوث والفناء وغيرها، وكذلك ما يجوز في حقّه تعالى من فعل الممكنات أو تركها، ثمّ ذكر دليل وجود الله وهو حاجة كلّ محدَثٍ إلى صانع صنعه وما

يلزم من خلاف ذلك من تساوي ورجحان أو دور وتسلسل محال، بعد ذلك تكلّم عما يجب من صفات الرّسل الكرام من صِدق وأمانة وتبليغ وما يجوز في حقّهم، وختم بأنّ قول الشّهادتين علامة الإيمان. وهذه المباحث التّي تطرق إليها في مقدّمة منظومته الفقهيّة هي المباحث التّي انتهى إليها التّصنيف العقدي الأشعري في هذه المرحلة، حيث أضيفت المقدّمات المنطقيّة لتكون وسيلة للإثبات والبرهنة على المسائل العقديّة وكذا الدّفاع عنها بأسلوب عقليٍّ ضدّ الشّبهات التّي قد ترد عليها وهذه هي وظيفة علم الكلام الأساسيّة، ممّا يعني تداخل مباحث المنطق والعقيدة والكلام.

3،2. المسلك التقريريّ التلقيني:

يعني هذا المسلك صياغة العقائد في قالب تقريري تلقينيّ وذلك قصد تقريب العقائد من النّاس، وهذا الطّابع هو ما ميّز معظم المؤلّفات العقائديّة المغاربيّة، فجاء كثير منها على شكل ورقات قليلة العدد بسيطة اللّفظ يسيرة الفهم، فكثرت المصنّفات العقائديّة الموجزة والتّي يسهل على المسلم حفظها وفهم مباحثها، فهذا المسلك غرضه تلقين العقيدة للطّلبة والنّاشئة والعوام من النّاس. فسبب سلوك أهل المغرب هذا المسلك في التّصنيف العقدي هو إنزالهم مسائل العقيدة وعلم الكلام إلى العوام، على خلاف ما كان في المشرق من إلجام العوام عن علم الكلام، فاضطر علماء العقيدة الأشعريّة المغاربة إلى تبسيط المضامين العقديّة وكذا الاختصار في مصنّفاتهم العقديّة كي يسهل على النّاس الاقتراب منها بعيدا عن التّعقيد والتّطويل الذّي قد يؤدّي إلى نفورهم وابتعادهم عنها.

يندرج تحت هذا المسلك أيضا مرشدة ابن تومرت (ت524هـ) (النّجار، 1983م، صفحة 449/448) وهي عبارة عن رسالة صغيرة لا يتجاوز حجمها الصّفحتين، عرض فيها ابن تومرت مسائل العقيدة بطريقة موجزة مختصرة خالية من الاستدلال والبراهين، واقتصرت على ما يتعلّق بمسائل صفات الله تعالى وذاته فجاء فيها ذكر: وحدانيّة الله تعالى، وأنّه خالق كلّ شيء، وخضوع مخلوقاته له، وأنّه موجود منذ الأزل، منزّه عن المكان والزّمان وعن الشّبيه والمثال، قائم على كلّ شيء، وذكر سعة علمه، ونفاذ إرادته وقدرته، واستغناءه وعزّته وبقاءه، وإليه الحكم والأمر والمشيئة المطلقة وله السّمع والبصر. والملاحظ أنّه لم يتكلّم في المسائل المتعلّقة بباب النّبوّة ولا باب السّمعيّات ولم يتكلّم عن رأيه في الإمامة، وقد أوردنا فيما سبق ما ذكره ابن خلدون من أن هذه العقيدة كانت أوّل ما بدأ بتعليمه للنّاس، فجاءت بنفس أشعري غالب مختصرة مقتضبة في مضمونها.

كذلك هو شأن عقيدة السّلالجي المعنونة بـ"العقيدة البرهانيّة والفصول الإيمانيّة" (السلالجي، 2008م، صفحة 32/23)، حيث قسّمها إلى عدّة فصول وكلّ مجموعة من هذه الفصول تندرج في باب معيّن، فابتدأها بما يدرج في باب الطبيعيّات بتعريف العالم بأنّه كلّ ما سوى الله تعالى وأنّه يتكوّن من جواهر وأعراض

وأقام الدّليل على ثبوت كلّ واحد منهما، انتقل بعدها إلى الإلهيّات بإقامة الدّليل على ثبوت الصّانع وصفاته السّلبيّة وصفاته الأزليّة أضاف إليها صفة الإدراك واستدلّ على وحدانيّته تعالى بدليل التّمانع وأورد الأدلّة على استحالة تناهي المقدورات وجواز رؤية الله تعالى وجواز خلقه الأعمال، ثمّ ما يتعلّق بالنّبوات من جواز انبعاث الرّسل وتأييدهم بالمعجزات والإجماع على وجوب العصمة عمّا يناقض مدلول المعجزة عقلا وعن الكبائر وأورد في سياق ذلك وجوب الإيمان بما جاء به الرّسول من أمور الغيب والسّمعيات، ثمّ تكلّم في أحكام التّكليف بذكر أصول الأحكام من كتاب وسنّة وإجماع وكذا وجوب التّوبة من الذّنب وشروطها وعرّف الإيمان بأنّه التّصديق، انتقل بعد ذلك إلى باب الإمامة فأقرّ جواز عقدها وذكر شرائطها وطريقة ثبوتها وتفاضل الصّحابة، واختتم بأنّ هذه هي عقيدة أهل السّنة والجماعة بإيجاز. فالملاحظ أنّه قام بعرض أصول العقيدة على مشرب الأشاعرة بطريقة مختصرة ودقيقة شاملة لمجموع ما يجب اعتقاده، وهو يقيم على كلّ مسألة يذكرها الأدلة العقليّة والبراهين المنطقيّة، لكنّ عرضه كان بطريقة تقريريّة تلقينيّة وإن كان في الأدلّة التّي يوردها ردّ ضمني على الشبهات المثارة حول المسائل المذكورة من قبل بعض الفلاسفة وغيرهم، لكنّه لم يورد الشّبهة وردّها ولم يصرّح حتّى بذلك وإنّما يذكر المسألة ويقرر دليلها فقط.

يضاف إلى ما سبق ذكره من مصنّفات عقديّة عقائدَ السّنوسي والتّي تتدرّج بطالب العلم من العقيدة الصّغرى إلى الوسطى إلى الكبرى وكذلك شروحه عليها، والميزة الأساسيّة لكتابات السّنوسي في غالبها هي تذليل المعارف لمتلقّيها بواسطة التّسهيل والتّبسيط، ولنأخذ هنا مثالا على ذلك كتاب أم البراهين وهو المعروف بالعقيدة الصّغرى (السنوسي، 2017م، صفحة 31/27). استهلّها بقضيّة الحكم العقليّ فذكر أقسامه وتعريفها، ثمّ انتقل إلى ما يجب في حقّ الله تعالى من صفاته النفسيّة والسّلبيّة وصفات المعاني ومتعلّقاتها والصّفات المعنويّة، وعدّها عشرين صفة كما هو معلوم في المذهب الأشعريّ، انتقل بعدها إلى ما يستحيل في حقّه تعالى ممّا يضادّ هذه الصّفات الواجبة السّالفة الذّكر، وما يجوز في حقّه تعالى من فعل الممكنات وتركها، ثمّ أقام الأدلّة على هذه الصّفات فاستدلّ على وجوده تعالى بدليل الحدوث وبراهين باقي الصّفات بأدلّة عقليّة منطقيّة.

وذكر بعد ذلك ما يجب في حقّ الرّسل من صدق وأمانة وتبليغ، وما يستحيل في حقّهم من أضدادها، وما يجوز في حقّهم من الأعراض البشريّة التّي لا تنقص من مرتبتهم، وأقام الدّليل على كلّ ذلك. وانتهى إلى تقرير أنّ ما سبق ذكره متضمّن في شهادة "لا إله إلا الله، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلّم"، فهي تضمّ كلّ ما يجب على المكلّف معرفته والإيمان به، ودعا كلّ عاقل إلى دوام استحضارها لتمتزج معانيها بلحمه ودمه فيرى من أسرارها التّي لا تنحصر.

جاءت هذه العقيدة صغيرة الحجم مشتملة على الضّروريّ من أصول العقائد وما يدور عليه اعتقاد المسلم، وإن كانت غير متضمّنة للمسائل المتعلّقة بباب السّمعيات كما لم يرد فيها أهم مسألة أثارها السّنوسي وجاءت أغلب مؤلّفاته مرافعة عنها وهي مسألة وجوب النّظر وعدم جواز التّقليد في أصول الدّين، فإنّه قد بسط القول في ذلك في باقي مصنّفاته. أمّا عقيدة أم البراهين فكانت مقتصرة على مجموع عقائد التّوحيد، متجنّبة المسائل والمجادلات الطّويلة، مصوغة بعبارات مركّزة لا تحتاج إلى تفريع ولا إلى تفصيل، فهي موجّهة إلى عامة النّاس تعرض أهمّ ما يجب من عقائد مصحوبة ببراهينها الصّحيحة.

3،3. المسلك الكلاميّ الجدالي:

يعني هذا المسلك صياغة العقائد في قالب كلامي بغية مواجهة المخالفين، فيضمُّ المصنّفات العقديّة التّي وضعها أصحابها نصرة للعقيدة على طريقة الأشعري بإيراد الحجج وردّ الشّبه، إذ نجد فيها جانبي الإثبات والهدم، فتقيم الأدلة بمختلف أصنافها للبرهنة على صحة المعتقد وكذا تعقد الحجج التّي تهدم بها رأي المخالف لهذا المعتقد. وهذا المسلك ربما لم يصنّف فيه أشاعرة المغرب بنفس الكمّ الذّي صنّف فيه أهل المشرق، ولعلّ ذلك يعود إلى طبيعة أهل المغرب من ميلهم إلى ما ينبني عليه العمل بعيدا عن الجدل، أو لعدم سبق مخالطتهم للفلسفة أو المنطق فلم ترد عندهم شبه فلسفيّة جديدة تقتضي أن يردّوا عليها بالتصنيف وفق هذا المسلك إلّا ما كرّروه من مسائل تناولها أهل المشرق وأضافوا إليها إبداعهم في البيان والاستدلال.

ممّن ألّف وفق هذا المسلك عبد العزيز بن بزيزة التّونسي (ت662هـ) في مصنّفه "الإسعاد في شرح الإرشاد"، وهو شرح لكتاب "الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد" لأبي المعالي الجويني، ففي هذا المؤلّف عمد ابن بزيزة إلى نقد ما احتواه كتاب الإرشاد من مقالات أصحاب الفرق وآراء الفلاسفة، فلم يقتصر على مجرّد الشّرح وإنّما تجاوزه إلى النّقد والذّي طال به حتى الإمام الجوينيّ نفسه، فعاب عليه بعض الأمور من النّاحية المنهجيّة كتقديمه لأحكام النّظر قبل أن يبيّن حقيقة النّظر نفسه (ابن بزيزة، 2014م، صفحة 60)، وينقد كذلك اعتماد الجوينيّ لبعض المصطلحات في بعض المواطن كالعلم بدل المعرفة (ابن بزيزة، 2014م، صفحة 61)، بل ويصف في بعض الأحيان جواب الجويني واستدلالاته بأنّها ضعيفة ويجيب عليها ويقدّم الحجّة إلى ما ذهب إليه (ابن بزيزة، 2014م، صفحة 78)، فابن بزيزة في هذا المصنّف لم يكن مجرّد شارح وإنّما كان يقدّم رأيه الشّخصي ويحتجّ له فيقبل ويردّ ويوجّه ويعلّل.

كما ناقش أصحاب المقالات في كثير من المسائل الكلاميّة خاصّة في باب الذّات والصّفات والأفعال، مثل نقده لرأي الكرامية في تسمية الله تعالى بالجسم، ومناقشة ما ذهب إليه الحشويّة من اعتبار كلام الله قديما أزليّا حتى حروفه المكتوبة وأصوات قراءته، وناقش المعتزلة في إنكارهم الكلام القائم بالنّفس

وفي قاعدة التّولد وفي قولهم في الصّلاح والأصلح، ونقد ابن رشد في بعض المسائل كتنزيه الذّات الإلهيّة عن الجهة والمكان ورأي هذا الأخير أن لا يصرّح فيها بنفي ولا إثبات. وغير ذلك من المسائل التّي ناقشها ابن بزيزة في هذا المؤلّف الذّي أبرز براعته وسعة اطّلاعه على علم الكلام وما يتّصل به من علوم خادمة له.

وممّن صنف وفق هذا المسلك أيضا علي بن عبد الرحمن اليفرني الطّنجي (ت734هـ) في مصنّفه "المباحث العقليّة في شرح معاني العقيدة البرهانيّة"، ويعتبر هذا الشّرح من أكبر شروح البرهانيّة وأغزرها، دفعه إلى تصنيفه ما رآه من حاجة الطّلبة والمتعلّمين إلى تفهّم فصول البرهانيّة بالرّجوع إلى المصادر والدّواوين الكبيرة فارتأى أن يشقّ الطّريق عليهم ويقرّب مباحث البرهانيّة إليهم فعمد إلى شرحها شرحا مفصّلا (اليفرني، 2017م، صفحة 178)، واعتمد في ذلك المصادر الكبرى للمذهب الأشعري كمؤلّفات الرّازي (ت606هـ) في علم الكلام وكذا الآمديّ (ت631هـ) وابن العربي (ت543هـ) وغيرهم من أشاعرة المشرق والمغرب، ولكنّه تجاوز مصادر مرحلة الجويني والغزالي ليقفز إلى مرحلة الرّازي وفق منحنى تطوّر الدّرس والتّصنيف الكلامي الأشعري حيث أخذ علم الكلام طابعا فلسفيًا، ممّا دفع بعض الباحثين إلى اعتبار "المباحث العقليّة" مؤشّراً على نهاية الارتقاء الكلاميّ الأشعريّ بالمغرب (اليفرني، 2017م، صفحة 10). فيتناول اليفرني في مصنّفه متن البرهانيّة بالتّحليل والتّوضيح والتّفصيل في مشكلاته، مع تطرّقه إلى مجمل القضايا الكلاميّة والفلسفيّة بصورة موسّعة جدا، ففصّل في كلّ قضيّة وعالجها معالجة جزئيّة في إطار المذهبيّة العقديّة الأشعريّة، ثمّ يعمد إلى مقارنتها مع مقالات المدارس الكلاميّة الأخرى وآراء الفلاسفة. ولم يقف اليفرني عند مباحث البرهانيّة بل أضاف إليها مواضيع أخرى تقتضيها الحاجة العلميّة كحقيقة علم الكلام ومواضيعه وحكمه وفائدته وتطرّق إلى علم المناظرة والجدل وأخلاقيات الحوار.

يصادفنا أيضا في هذا النّسق محمد بن عرفة التّونسي (ت803هـ) في كتابه المختصر الكلامي الذّي وصفه بالشّامل لأصول طريقتي المتقدّمين والمتأخّرين في علم الكلام (ابن عرفة، 2014م، صفحة 74)، وقد جاء المختصر الكلامي شاملا مستوعبا لجلّ أبواب ومسائل ومباحث علم الكلام وفصوله مع زيادة تدقيق في بيان الحقائق الكلاميّة وتعريفاتها، وتبِع ابن عرفة في ترتيب أبوابه ناصر الدّين البيضاوي في كتابه "طوالع الأنوار" مع اعتماده على كثير من أمّهات الكتب في علم الكلام والفلسفة مثل "معالم أصول الدّين" للرّازي وشرحه لشرف الدّين بن التّلمساني و"الأسرار العقليّة في الكلمات النّبويّة" لتقي الدّين المقترح، و"كشف الحقائق في تحرير الدّقائق" لأثير الدّين المفضل بن عمر الأبهري، وافتتحه بمقدّمة في مبادئ المنطق وحدودها وتعريف علم الكلام وحكمه وحدود الدّليل والنّظر والتّقليد ومسائله، ثمّ عرّج إلى مسائل كلاميّة وفلسفية في مباحث الألوهيّة والنّبوة والسّمعيات والإمامة والأسماء والأحكام. وابن عرفة مع نقله

في مختصره الكلاميّ لأقوال متقدّميه في علم الكلام بأسلوب العزو التّام أو الاختصار والتّلخيص فإنّه يعقبها بتمحيصه وتحقيقه بأسلوب واضح قريب التّناول مع بيانه للحجج والبراهين وردّ الشّبهات والاعتراضات ويظهر في ذلك اعتناؤه بالألفاظ والتّدقيق في عرض رأي المخالف فهو غنيٌّ بالمناقشات ونقل الآراء المختلفة في المسائل الكلاميّة.

3،4. المسلك التربوي السّلوكي:

نقصد بهذا المسلك المصنّفات العقديّة التّي تُتبِعُ مباحثها العقديّة بمبحث تُخصِّصُه للتّربية بالعقيدة وما يقتضيه الإيمان بأصولها من سلوكيات تنعكس في حياة المؤمن، فهي تلخّص ثمرة الإيمان بالعقيدة ومقاصدها، وتتناول بعض مباحث التّصوف. هذا المسلك الذّي تميّزت به بعض المصنفات العقديّة الأشعرية بالمغرب خاصّة، فلا نجد مثيله في المشرق، وإن كان نتيجة تأثّر المغاربة بفكر أبي حامد الغزالي (ت505هـ) التّربوي كما يظهر في مصنّفه "إحياء علوم الدّين" والذّي ضمّنه فصلا عقديا وألحقه بفصول سلوكيّة ومباحث صوفيّة.

وسلك هذا النّسقَ في التّصنيف أحمد بن عبد الله الزواوي (ت884هـ) في منظومته "كفاية المريد وحلية العبيد" والشهيرة بـ"المنظومة الجزائريّة في العقائد التّوحيديّة" (الزواوي، 2017م، صفحة 116/113)، فبعد تناوله لمسائل العقيدة في أبيات رائقة من حكم التّقليد في العقيدة وأول الواجبات القصد إلى النظر وما يجب لله وما يستحيل عليه والجائزات في حقّه تعالى ثمّ النّبوة والمعجزات والكرامات ووجوب التّوبة والإمامة ومسائل السّمعيات والدّعوة إلى لزوم طريق الصّحابة والتّحذير من أهل البدع، ختم نظمه بفصل حوى مسائل قد لا تكون من جنس مسائل العقائد ولكنّها من ثمرة الإيمان بالعقيدة ينتظم العامل بها في سلك المتقرّبين إلى الله المطهّرين لنفوسهم من العيوب وآفاتها، فبالعمل بمقتضاها يترقّى الإنسان في مراتب الأولياء، فكان من جملتها الدّعوة إلى ملازمة العلماء العاملين والكلام على بعض عيوب النّفس وأنواع النّفوس الإنسانيّة، وبيان بعض الصّفات التّي يجب تحلية القلب بها كالصّبر والرّضا والإخلاص، والتّي يجب تخليته منها كالعجب والبطر والغشّ والحسد، وذكر خطورة اللّسان وتعديد آفاته مع حفظ باقي الحواس، والدّعوة إلى الاشتغال بالآخرة والمداومة على الطّاعات وذكر الله والصّلاة على الرّسول صلى الله عليه وسلّم. وهذه مسائل كما قلنا لا تناسب العقيدة المناسبة الخاصّة ولكنّها تناسبها المناسبة العامّة من حيث أنّها لازمة عنها ومن مقتضى الإيمان بأركانها.

وبمثل صنيعه فعل أحمد زرّوق البرنسي (ت899هـ) في كتابه "شرح عقيدة الإمام الغزالي" (زروق، 2007م، صفحة 174/165)، وهو يدور في فصوله العقديّة حول شرح كلمة التّوحيد وإثبات الصّفات الإلهيّة وفق ما ورد في كتاب الإحياء بجزء " قواعد العقائد" بفصوله الأربعة وهي موجّهة للصّغار والمبتدئين في

العقيدة، فشرح أحمد زروق الفصل الأوّل من هذه العقيدة المسمّى بـ"ترجمة عقيدة أهل السّنة" ثمّ ألحقه بشرحه وتعليقه على الفصل الثّاني وهو "في وجه التّدريج إلى الإرشاد وترتيب درجات الاعتقاد"، وجاء شرحه لمسائل الألوهيّة والنّبوات والسّمعيات مفصّلا تتبّع فيه ألفاظ المتن بتعريفها وبيان الفرق بين الألفاظ المترادفة مع تخلّل كلّ ذلك وتحليته بكلام الأئمّة العارفين ومزجه بملح التّصوف، لينقل الاعتقاد من قواعد العقول إلى فضاء الأرواح وتتحوّل العقيدة من التّصديق واليقين إلى السّلوك والعرفان، فكان شرحه مباحثة عقليّة وسياحة روحه. ثمّ ختمه بفصل في التّربيّة الإسلاميّة بالعقيدة التّي سلف ذكرها فجاء هذا الفصل مؤكّدا لروح التّصوف والسّلوك التّي نفثها بين باقي فصوله ومباحثه ببيان ثمرة الإيمان بالعقيدة.

وممّن ألف وفق هذا المسلك أيضا أحمد بن زكري التّلمساني (ت900هـ) في منظومته "محصّل المقاصد ممّا به تعتبر العقائد" (ابن زكري، 2011م، صفحة 305/299)، فبعد تناوله لقضايا العقائد وعرضه للآراء فيها مع مقابلتها ببعضها والتّعليق عليها والرّد على الانحرافات العقديّة في زمانه، ختم نظمه بفصل في التّصوف فبيّن فيه حقيقة التّصوف بتعريفه وذكر غايته وحكمه ومراتب التّخلي والتّحلي ليحصل للعبد التّخلق والتّعلق المثمر للتّحقق، وبيّن أنّ غاية السّالكين هي الوصول إلى العلم الحقيقي بالله تعالى وهم في ذلك قسمان سالكون ومجذوبون. فهذه مسائل صريحة الانتماء إلى علم التّصوف والسّلوك ضمّنها ابن زكري نظمه في العقائد إشارة إلى أنّ منتهى الأمر تطهير النّفس من عيوبها وتصفية القلب من الكدورات بتخليته عن غير الله وتحليته بذكره سبحانه.

4. خاتمة

في ختام هذا البحث المتعلّق بدراسة مسالك التّصنيف العقدي لأشاعرة المغرب الإسلامي توصّلت إلى النّتائج الآتية:

1. مرّ ترسّخ المذهب الأشعري في المغرب الإسلامي بمحطّات تاريخيّة ثلاث، حيث كان في المحطّة الأولى على شكل اقتناع ذاتي وتمثّل فردي لمجموعة من الشّخصيّات المغربيّة، وفي المحطّة الثّانية تحوّل إلى مذهب رسمي للدّولة الموحّدية التّي ألزمت النّاس به، وفي المحطة الأخيرة انتشر واشتهر بين أهل المغرب الإسلامي بمختلف رتبهم وطبقاتهم من علماء وعامّة.

2. ساهم علماء المغرب الإسلامي في خدمة المذهب الأشعري وتطويره بما جادت به قرائحهم وأقلامهم من مصنّفات ومؤلّفات عقديّة على مشرب الأشاعرة، وأثروا التّصنيف العقدي من حيث المضمون والمنهج بفضل تنوّع المسالك التّي سلكوها في هندسة مصنّفاتهم العقديّة.

3. من بين مسالك التّصنيف العقدي لأشاعرة المغرب الإسلامي المسلك الفقهي الذّي اختصّ به بعض فقهاء المالكيّة، حيث ألحقوا أو قدّموا لأبواب الفقه بباب في العقيدة تأكيدا منهم على وحدة وربط الفقه بالعقيدة والسّلوك.

4. المسلك التّقريري التّلقيني هو من المسالك التّي صنّف وفقها أشاعرة المغرب الإسلامي بصياغة العقيدة وفق أسلوب بسيط وسهل للحفظ، قصد تقريب وتنزيل العقائد إلى عوام النّاس من طلبة وناشئة.

5. المسلك الكلامي الجدالي هو أكثر ما صنّفت على طريقته كتب العقائد بغية نصرة العقيدة الأشعريّة بإيراد الحجج ودفع الشّبه، وإن كان علماء المغرب أقلّهم تصنيفا وفق هذا النّسق مقارنة بأهل المشرق، وذلك لطبيعة أهل المغرب من ميلهم إلى العمل دون الجدل وعدم سبق مخالطتهم لمنطق أو فلسفة تورد عليهم الشّبه أو تشوّش يقينهم بالعقيدة.

6. المسلك التّربويّ السّلوكي هو من ميزات التّصنيف العقدي بالمغرب الإسلامي، حيث قام روّاده بإلحاق فصول العقيدة بمباحث السّلوك والتّصوف إشارة منهم إلى ثمرة الإيمان بالعقيدة ومقاصدها ومقتضياتها من تطهير القلب والنّفس والمجاهدة في طريق السّير إلى الله.

5. قائمة المراجع:

1/ ابن الزّيات، يوسف، (1997م)، التّشوف إلى رجال التّصوف، الدّار البيضاء، مطبعة النّجاح الجديدة.
2/ ابن القاضي المكناسي، أحمد، (1973م)، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، الرّباط، دار المنصور للطّباعة والوراقة.
3/ ابن بزيزة، عبد العزيز، (2014م)، الإسعاد في شرح الإرشاد، الكويت، الضياء للنشر والتوزيع.
4/ ابن خلدون، عبد الرّحمن، (1981م)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، بيروت، دار الفكر.
5/ ابن زكري، أحمد، (2011م)، محصّل المقاصد ممّا به تعتبر العقائد، الجزائر، دار المعرفة الدولية.
6/ ابن عاشر، عبد الواحد، (1343هـ)، متن ابن عاشر، الجزائر، المطبعة الثعالبية.
7/ ابن عرفة، محمد، (2014م)، المختصر الكلامي، الكويت، الضياء للنشر والتوزيع.
8/ ابن عساكر، علي، (1404هـ)، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، بيروت، دار الكتاب العربي.
9/ ابن عساكر، علي، (1996م)، تاريخ مدينة دمشق، لبنان، دار الفكر.
10/ ابن فرحون، إبراهيم، (1329هـ)، الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، القاهرة، دار التّراث للطّبع والنّشر.
11/ الذّهبي، محمد، (2003م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
12/ الزواوي، أحمد، (2017م)، نظم كفاية المريد وحلية العبيد ضمن شرح المنظومة الجزائرية لأحمد بن تركي المنشليلي، الكويت، دار الضياء للنشر والتوزيع.

13/ السلالجي، عثمان، (2008م)، العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية، لبنان، مؤسسة المعارف للطّباعة والنشر.

14/ السنوسي، محمد، (2017م)، أم البراهين، لبنان، دار الكتب العلمية.

15/ السنوسي، محمد، (1316هـ)، عمدة أهل التوفيق والتسديد، مصر، مطبعة جريدة الإسلام.

16/ السنوسي، محمد، (2007م)، العقيدة الوسطى وشرحها، بيروت، دار الكتب العلمية.

17/ القاضي عياض، عياض، (1981م)، ترتيب المدارك وتقريب السّالك بمعرفة أعلام مذهب مالك، المغرب، مطبعة فضالة.

18/ القاضي عياض، عياض، (1982)، الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

19/ القرافي، أحمد، (1994م)، الذخيرة، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

20/ القيرواني، عبد الله، (2013م)، متن الرّسالة، الجزائر، بيت الحكمة.

21/ الكتاني، محمد، (2004م)، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، الدار البيضاء، دار الثقافة.

22/ المراكشي، محمد، (2012م)، الذيل والتكملة لكتابي الموصل والصلة، تونس، دار الغرب الإسلامي.

23/ النّجار، عبد المجيد، (1983م)، المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

24/ اليفرني، علي، (2017م)، المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية، المملكة المغربية، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث.

25/ زروق، أحمد، (2007م)، شرح عقيدة الإمام الغزالي، مصر، دار الكرز للنّشر والتّوزيع.